

على شهدة بن بكذا وقال لي شهدة على دني بذلك  
 فان عدل الترع اصلية صح كاحد الشاهد بين  
 الاخذ وان سكنت عنه نظره حاله فان انكر الا  
 شهادة بن بطار شهدة بن فرعه ولو شهدا عن  
 اثنى عشر بنات عن المصنف وقال لا اخبر  
 تايمر فتمت وجاء المدعى ابله لم يدر يا انها صح ام  
 لا قبل له هات شهادتين اثنتا عشرة وكذا الكتاب  
 الحكيم فان قال فيهما المصنف لم يجزح بسببها  
 الى اخذها ومن اقرانه شهدة زوراً شهدة ولم يعتر  
**نصل** لا رجوع عنها الا عند قاض فان رجعا عنها  
 قبل الحكم بها سقطت ولم يضمنها وبعده لم يفسح  
 الحكم وضمانا انفاها بها اذ قبض ما ادعاه دينا كانت

او عينا

او عينا فان رجع احدهما ضمن نصفها والعبرة بها  
 في لادرجع ثلث شهدة ولم ضمن نصفها ان  
 رجع آخر ضمنا نصفها وان رجعت امة من  
 رجل وامرأتين ضمننت ربعا وان رجعتا ضمنا  
 التصرف وان رجعت ثمان من رجل وعشرة شو  
 ة فلا غرم فان رجعت اضمنت النع ربعا ورجوع  
 الكار نعلي او لرجل شيدس عند الخ خيفة ونصف  
 عندهما وما بقي عيدين القولين وان رجعت فقط  
 فنصف اجماعا وغرم رجل شهدة غلبتها او عليه الا  
 ما ادعته مدم مثلها وبيع الا ما ينقض عن قيمته  
 سبعة وفي طلاق الا نصف مدم قبل الوطى وضمن  
 في المعتق القيمة وفي القصاص الدية في نكاح

سواء ثلاثة اربع النصاب صح  
 اجمع امة ثم رجوعا صح

Copyright © King Saud University